

جامعة بنى همس
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

المرآكز الحضرية الداخلية في ليبيا

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب من قسم
الجغرافيا

إعداد الطالب

صقر ساسي صقر محمد
إشراف

الإسْتادُ الدَّكتُورُ : فتحي عبد الحميد محمود بلال .
الإسْتادُ الدَّكتُورُ : أحمد حسن نافع .(متوفي)
الدَّكتُورُ : السيد عبد الحق السيد سعادة .

العام الدراسي 1434 / 2013 هـ

الإهداء

إلى الذين لم ينضجوا عطاؤهم

إلى الذين تتحقق قلوبهم بأمنيات النجاح

إلى أبيي (أطال الله في عمره)

وأمي (خفر الله لها واسكناها فسيح جناته)

إلى رفيقة دربي وشريكة حياتي

زوجتي (فتحية)

إلى ابنتي

(يقين ، أصيل ، أجراد ، أشرفه)

إلى جميع أفراد عائلتي

أهديهم جميعاً ثمرة نرسمه

. المقدمة .

مشكلة الدراسة .

أهداف الدراسة .

أهمية الدراسة .

منطقة الدراسة .

المناهج والطرق المتبعة .

طرق جمع البيانات وأسلوب تحليلها .

الدراسات السابقة

المقدمة

يدرس الجغرافيون المدن من جوانب متعددة ، حسب موقع المدن ومواضعها ، وتأثير ذلك على أشكالها ونموها ، وعلى بنيتها الداخلية ، كما يهتمون أيضاً بدراسة الوظائف التي تؤثر في نموها ، ويصنفونها على أساس هذه الوظائف ، أو يبحثون في العلاقات القائمة بينها وبين أقاليمها ، كما يهتم الجغرافيون بدراسة التحضر من خلال تحليل التركيب المدنى في إقليم معين أو دولة ^(١) ، ويعرف التحضر بأنه " نسبة السكان الذين يقيمون في المناطق الحضرية " كما جاء في المفهوم الذي تبناه قسم السكان في الأمم المتحدة ^(٢) ، ويعني أنه كلما ازدادت نسبة سكان الحضر كلما كان هناك تحضر ، وتم هذه العملية من خلال بعدين أساسين ، هما زيادة حجم سكان المدن ، وتزايد عدد الوحدات الحضرية .

إن أول ما يعرض الباحث في دراسة الحضر هو مشكلة تعريف المدينة أو المركز الحضري ، ومرجع الصعوبة في تحديد وإرساء مفهوم علمي وأكاديمي للمدينة والريف ، هو عدم وضوح الحدود بين ما هو حضري وما هو ريفي ، واستحالة وضع حدود فاصلة بينهما ، وقد ضلت هذه المشكلة محل نقاش مستفيض بين مختلف المهتمين بدراسة التحضر من علماء الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا ، كلاً من الزاوية التي تهمه ، إضافة إلى تباين الدلالات الخاصة بالحضر والريف بين مختلف الدول ، إلا أن معظم المفاهيم التي وضعت لتعريف الحضر تعتمد على الحجم أو الوظيفة أو الصفة الإدارية وغيرها من المعايير .

وكان لزاماً على الطالب اعتماد التعريف الرسمي للمناطق الحضرية كما جاء في الإحصاءات والتعدادات السكانية الليبية ، ومصلحة التخطيط العمراني ، حيث صيغت جملة من العناصر لتعريف المركز الحضري التي اعتمدت أولاً على أساس حجم السكان ، حيث حدد عدد خمسة آلاف نسمة كأول عنصر لتحديد المركز الحضري في ليبيا ، إضافة إلى الصفة الإدارية للمركز ، فقد اعتبرت كل عواصم الشعوب مراكز حضرية ، إضافة إلى وجود مخططات تنمية حضرية ، بالإضافة إلى التجهيزات والمرافق الحضرية .

^١ . فايرة محمد سالم، مدن الدلتا دراسة في عملية التحضر، دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس القاهرة ١٩٧٥ أص ٦

^٢ . الجوهرى وآخرون ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٤٩٨

ويمكن القول بأن المعايير التي اعتمدتها التعدادات السكانية الليبية لها جانب كبير من الموضوعية ، لأنها تشمل مجموعة مركبة من الأسس العامة المتعلقة بالحجم والوظيفة إلى جانب العوامل الاقتصادية والعمانية المؤثرة في التحضر في ضوء الظروف الخاصة بالدولة الليبية .

كما يهتم العديد من الجغرافيين بأنماط توزيع الظواهر الجغرافية بشكل عام ويتوزع المدن بشكل خاص ، ويحاولون الإجابة عن العديد من التساؤلات ، مثل هل تتوزع المدن في قطر ما وإقليم ما بشكل عشوائي ؟ ، أم إنها تتوزع حسب نمط معين؟ ، وهل يوجد انتظام أو ترتيب معين لتوزيع المدن ذات الفئات الحجمية المختلفة؟ ، وإذا انتعش الإقليم اقتصادياً ، وأدى ذلك إلى تغيرات في نظام التركيب الاقتصادي لهذا الإقليم ، فهل حدثت تغيرات في النظام الحضري نتيجة للتغيرات الاقتصادية؟ ، وما طبيعة هذه التغيرات؟ ، وإذا حدث تغيرات في النظام الحضري أو في انتظام علاقات أحجام المدن ورتبها ، فما هو الحجم المتوقع للطلب على الأرضي في المستقبل؟ ، وما هي المدن التي سيزيد حجمها والتي تتناقص هي الأخرى؟ ، وما هي القطاعات الاقتصادية التي ستتوسع وتتمو؟ وما هي التغيرات المتوقعة في أشكال الحركة في الإقليم أو القطر؟ .

مشكلة الدراسة :

حتى سنة ١٩٥٤ لم تظهر في ليبيا سوى مدينة واحدة يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وهي طرابلس العاصمة ، التي بلغ عدد سكانها آنذاك ١٤٩٨٠٠ نسمة ، ثم ظهرت بنغازي بعد سكان بلغ ٦٩٨٠٠ نسمة ، عدا ذلك لم تظهر في البلاد كلها أية مدينة أخرى يصل سكانها إلى ٢٥ ألف نسمة ، إلا إن الحال تغير بعدها شهدت البلاد استقلالها بداية الخمسينيات من القرن الماضي ، ولحقها اهتمام بالجوانب الصحية أدت إلى زيادة عدد السكان بشكل عام وزيادتها في المدن بشكل خاص ، كما تركزت الزيادة السكانية في مدينتي طرابلس وبنغازي الواقعتان على الساحل الشمالي ، مقارنة بالمدن الحضرية في الداخل الليبي التي يكاد تكون الزيادة السكانية فيها بطيئاً ، مقارنة بالمرأكز الحضرية الأخرى الواقعة في شمال البلاد.

وعند النظر إلى المناطق الداخلية ، نلاحظ أنها عاشت وفترات طويلة من الزمن حياة بسيطة قوامها الريف والصحراء ، وضلت بعيدة عن حياة المدينة والحضر بأبعادها المختلفة ، ولكن هذا كله تغير تباعاً بعد استقلال البلاد ، وما تلاها من الأمان والاستقرار الذي اقترب بنمو

اقتصادي متلاحق بدأت ذروته بعد اكتشاف البترول وارتفاع أسعاره في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم .

وقد أثر كل هذا على معيشة السكان في ليبيا وحياتهم ، فازدادت الهجرات نحو مراكز الاستيطان الأكبر ، حيث فرص العمل المتوفرة والخدمات الميسرة ، مقارنة بقسوة الصحراء وبطء حياة الريف ، مما كان له الأثر البالغ في تغيير معالم المشهدين الحضري الريفي في ليبيا ، وزيادة أعداد السكان على رقعة البلاد ، خاصة سكان الحضر ، فمن المؤكد أن سكان الحضر في ليبيا ما زال في تزايد مستمر ، ظاهرة النمو الحضري تعتبر حديثة العهد في ليبيا ، حيث كان معظم السكان يعيشون في مناطق ريفية حتى وقت قريب ، فقد أشارت إحصاءات التعدادات السكانية في البلاد إن نسبة سكان الحضر بلغت عام ١٩٥٤ نحو ٢٤,٧% ، وفي عام ١٩٦٤ إلى ٤٥,٧% ، ووصلت عام ١٩٧٣ إلى ٦٧,٣% ، في حين بلغت عام ١٩٨٤ حوالي ٧٨% من مجموع السكان ، وواصلت ارتفاعها حتى بلغت ٨٣,٦% عام ١٩٩٥ ، وارتفعت هذه النسبة لتصل عام ٢٠٠٦ إلى ٨٩,٤% ، وفي ذات الوقت بلغ النمو السكاني للبلاد خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ حوالي ٤,٢% ، بينما انخفض إلى ٢,٨% للفترة ١٩٨٤-١٩٩٥، بينما سجل أدنى معدل نمو سكاني للبلاد خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦ بلغ ١,٨% ، وصاحب ذلك ارتفاع عدد المراكز الحضرية في ليبيا من مركزاً واحداً عام ١٩٥٤ ، إلى ٨ مراكز عام ١٩٦٤ ، و٤٦ مركزاً عام ١٩٧٣ ، ليصل العدد إلى ٩٣ مركز عام ١٩٨٤ ، وفي عام ٢٠٠٦ بلغت ٤٠٩ مركزاً من جملة المراكز العمرانية في ليبيا البالغ عددها ٦٦٧ مركزاً ، أي ما يعادل ٦١,٣% .

بناء على تصنيف الحضر في ليبيا الذي تم اعتماده في الدراسة ، بلغ نصيب المراكز الحضرية الداخلية (منطقة الدراسة) ١٧ مركزاً حضرياً ، أي ما يعادل ٤,٢% من إجمالي المراكز العمرانية في ليبيا ، تضم ما يعادل ٤٣٨٣٢٦ نسمة ، بنسبة ٧,٧% من إجمالي سكان ليبيا عام ٢٠٠٦ ، أما النسبة الباقية من السكان ، فهي موزعة على المناطق الساحلية من البلاد ، مما جعلها تعاني خللاً سكانياً واضحاً في المناطق الجنوبية ، وهذا ما يسبب مشكلة لا يمكن تجاهلها لدى المخططين العمرانيين ورسمي السياسات في ليبيا عند وضع أية برامج تنموية .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على توزيع المراكز العمرانية الحضرية الواقعة داخل البلاد ، والتعرف على أهم مقومات نشأتها ، وكذلك الوقوف على مراحل تطورها ، وستقوم الدراسة بالإجابة على عدة تساؤلات وهي :-

س١ : هل هناك أسباب ومقومات طبيعية واقتصادية أدت إلى نشأة ونمو المراكز الحضرية في الداخل ، وما هي العوامل التي تجذب السكان إلى هذه المراكز للإقامة الدائمة فيها .

س٢ : إلى أي حد نجحت المراكز الحضرية الداخلية في ممارسة دورها الإقليمي .

س٣: هل استطاعت تلك المراكز أن تمارس أنشطة وظيفية حضرية خاصة بها .

س٤: ما هي الخدمات التي تقدمها المراكز الحضرية إلى سكانها ، وهل يكتفي السكان خدمياً منها ، أم أنهم لا يستطيعون الاستغناء عن المدن الكبرى .

س٥ : ما هي المشكلات التي تعاني منها هذه التجمعات الحضرية .

أهداف الدراسة :

جاءت الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

١. التحليل المكاني لموقع المراكز الحضرية الداخلية في ليبيا من خلال دراسة صورة التوزيع الجغرافي للمراكز الحضرية وأحجامها وتوازنها الحضري .

٢. دراسة النمو الحضري للمراكز الحضرية الداخلية وتحديد خصائص مراحله واتجاهاته .

٣. دراسة خصائص القوة العاملة الحضرية ، وتحديد الأنماط والهوية الوظيفية للمراكز الحضرية الداخلية في ليبيا .

٤. دراسة وتحديد مركبة المراكز الحضرية الداخلية في ليبيا ، وإمكانية الوصول وأثرها داخل إقليمها ، مع تحليل العلاقات المكانية وجاذبيتها ، والكشف عن دور المدن داخل إقليمها.

أهمية الدراسة :

تكمّن أهمية الدراسة في إبراز الجوانب التالية :-

١. الوقوف على مدى الخلل في توزيع المراكز العمرانية الحضرية في الجنوب الليبي تمهدًا لإجراء دراسات مستقبلية يمكن من خلالها إعادة التوازن للمدن في الجنوب الليبي لدفع عملية التنمية في المناطق الداخلية من ليبيا .

٢. الوقوف على أسباب تزايد المراكز الحضرية في الجنوب الليبي خلال فترة الدراسة

٣. تحديد المعوقات التي تعاني منها المراكز الحضرية في المناطق الصحراوية ومحاولة وضع حلول لها .

٤. يمكن القول أن هذه الدراسة ستكون مساهمة تطبيقية لدراسة إحدى مشكلات البلد الملحقة نحو التنمية الشاملة والمستدامة وخاصة في الجنوب .

منطقة الدراسة :

سيتم التركيز في هذه الدراسة على المراكز الحضرية المنتشرة في ست شعبيات تقع جنوب البلاد ، من إجمالي واحد وعشرين شعبيات في ليبيا بالكامل ، بما يعادل ٢٨,٦ % من جملة الشعبويات ، التي يمكن تحديدها فلكياً بين دائري عرض ١٨° و ٣٠° شمالياً ، وخطي طول ٩° و ٢٥° شرقاً ، وبذلك يبلغ إجمالي المساحة المراد مسحها في هذه الدراسة ما يقارب ٩٤٧٨٠ كم² أي ما يعادل ٥٣,٥ % من إجمالي مساحة البلاد البالغ مساحتها ١٧٥٩٠.٥٤٠ كم² .

مناهج وأساليب الدراسة :

لعل من أهم المناهج التي ستركتز عليها الدراسة في ما يلي :

١. **المنهج الوصفي :** هو الأنسب لموضوع الدراسة حيث تسعى الدراسة إلى التعرف على خصائص المنطقة المدرستة .

٢. **المنهج المقارن :** يستخدم عادة في دراسة الظواهر الجغرافية في عدة مناطق كما يستخدم أيضا في المقارنة بين مجتمعات بأكملها ، ويستخدم للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف وهدفه في ذلك الوصول إلى فهم أو تفسير لنشأة المراكز الحضرية .

٣. **المنهج التاريخي :** ويركز هذا المنهج في دراسة المراكز الحضرية وتطورها قديماً وحديثاً كذلك عوامل النشأة والنمو للمجتمعات العمرانية الحضرية .

٤. **المنهج التحليلي :** يقوم على فهم وتحليل العلاقات والنظم المتشابكة في المجتمع وما يقوم بينها من تفاعل .

الأساليب الإحصائية التي تساعده في تحليل وتفسير وعرض البيانات مثل برنامج Excel لتحليل البيانات ، مع الاستعانة ببعض البرامج لرسم الخرائط Arc 9.3 و Auto cad 2006 و Microsoft Office Excel 2003 .

طرق جمع البيانات وأسلوب تحليلها :

١. التقارير الرسمية : التي تصدرها الدولة ، تعد أحد أهم مصادر البيانات ، مثل التعدادات السكانية والزراعية ، والتعدادات المتعلقة بالمنشآت وغيرها من الإحصائيات التي تهم موضوع الدراسة واستقصاء البيانات منها وتحليلها .
٢. الملاحظة : تعتبر أهم وسائل التي استخدمها الباحث لجمع المعلومات ، إذ لاحظ الباحث ما يحدث من حوله ويسجل ملاحظاته ومشاهداته ، وتعتبر الملاحظة عملية يتصل فيها الباحث الجغرافي بالواقع الذي يريد دراسته ، وإدراكه ما لأهمية الملاحظة كوسيلة مهمة من وسائل جمع بعض البيانات ، وقد عمد الطالب إلى استخدام الملاحظة المباشرة لتحقيق المزايا التالية :
 - أ. التغلب على الأخطاء التي تصاحب جمع البيانات والمعلومات عن طريق الاستماراة.
 - ب. تكوين علاقة مباشرة مع أفراد العينة ، فهي وسيلة اتصال بين عينة الدراسة ، ومقابلتهم لملى الاستماراة .
 - ج. التعرف على مجال البحث ، وساعدت على وصف الكثير من الملاحظات البيئية وما يتعلق بها، وقد سمحت هذه الأداة بجمع بعض البيانات اللازمة لموضوع الدراسة.
٣. المقابلة : تحتل المقابلة مركزاً هاماً في البحث الجغرافي ، وتعتبر من الأدوات الأساسية الأكثر استعمالاً و انتشاراً في الدراسات الجغرافية ، وذلك لما توفره من بيانات حول الموضوع المراد دراسته . وتنقسم المقابلة إلى :
 - أ. المقابلة العامة : تم استخدامها من خلال مقابلة المسؤولين من موظفين حكوميين، وهي أداة مهمة يستخدمها الباحث في جمع بعض البيانات .
 - ب. المقابلة الموجهة : وتمت هذه المقابلة بعرض ملئ استماراة الاستبيان ، وقد تمت مع أفراد مجتمع العينة ، وتم مقابلتهم والتعريف بأهداف البحث بعرض طلب الإجابة على الأسئلة .
٤. الاستبيان : تعتبر استماراة الاستبيان نموذجاً منظماً لمجموعة من الأسئلة موجهة للأفراد من أجل الحصول على إجابات ومعلومات حول موضوع أو مشكلة ما .

الدراسات السابقة :

أولاً: دراسات اهتمت بالمنطقة :

١ : فضل الأجواد ، (مراكز العمران في وادي الشاطئ ، دراسة في هرمية النظام الحضري^(١)) ، استند الباحث على مفاهيم وافتراضات نظرية المكان المركزي لـ كريستالر ، خاصة افتراضه التسلسل الهرمي للمرکز العمراني التي نشأت اعتماداً على عمل وتطور مبدأ التسوق ، ووجه اهتمامه إلى طبيعة ومدى الخدمات والسلع المقدمة ، وكذلك اهتم بمناطق تجارة التجزئة ، والتقييمات الإقليمية في إقليم الدراسة ، فجميع هذه المكونات تلعب دوراً فعالاً في توضيح هرمية الأماكن المركزية ، وتوصل إلى إن النظام الحضري في إقليم وادي الشاطيء يمثل نظاماً قائماً بذاته لفترات طويلة في الماضي (حتى فترة السبعينيات) في حوض فزان ، ساعد في ذلك عزلة المكان وجود الكثبان الرملية في جنوبه التي تقفله عن بقية أقاليم حوض فزان من جهة ، وجود الحمادة الحمراء الشاسعة في شماله التي تقفله عن الأقاليم الشمالية من جهة أخرى ، إلا أن هذا الوضع اختلف تماماً ، خاصة في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، حيث تلاشت هذه العزلة بعد شق الطرق المعبدة التي ربطته بالأقاليم الشمالية وكذلك إقليم فزان ، فأصبح الإقليم مفتوحاً على ما حوله ، وهو ما أسهم في تطوره ونموه بشكل متتابع .

كما تناول المراكز العمرانية في إقليم وادي الشاطيء بصفة خاصة ، وبعض المراكز العمرانية في حوض فزان بصفة عامة ، من حيث تفاعلها واتصالها فيما بينها من ناحية، ومحيتها الإقليمي والوطني من ناحية أخرى ، وذلك من خلال دراسة بعض الخدمات والسلع وحركة المستهلكين من أجل الحصول عليها ، وعن طريق ذلك استطاع تحديد درجة مركزية هذه المراكز العمرانية ، كما تعرضت الدراسة إلى مراكز عمرانية عالية الدرجة بما فيها سبها عاصمة الإقليم واستخدم لهذا الغرض عدة فئات خدمية . ولكنه تناسى دراسة القوة العاملة ودورها داخل الأنشطة الاقتصادية في المدن الجنوبية ، وهو ما سيتم التطرق إليه في الدراسة .

^(١) . فضل إبراهيم الأجواد ، مراكز العمران في وادي الشاطئ "دراسة في هرمية النظام الحضري" رسالة دكتوراه غير منشورة قسم الجغرافيا . كلية الآداب ، جامعة قاريوونس . بنغازي ٢٠٠٤

٢ : صالح عمر احمد ، (مدينة سبها دراسة في جغرافية المدن)^(١) ، درس فيها العوامل الجغرافية المؤثرة في مدينة سبها ، كالموقع والموضع الجغرافي ، ثم تطرق إلى نشأة المدينة وتطورها العمراني منذ عام ١٩١١ حتى ٢٠٠٥ ، وكذلك محاور النمو والعوائق التي تعيقه ، كما أشار إلى سكان المدينة من خلال دراسة النمو السكاني وتوزيعهم وكثافتهم والتركيب السكاني والوظيفي ، وأشار إلى مورفولوجية المدينة وشبكة علاقتها الإقليمية للمدينة ، وكذلك دراسة إقليم المدينة ، من خلال عرض إقليم المدينة الإداري والتجاري والخدمي ورحلة العمل اليومية .

ثانياً : دراسات عامة :

١ : أحمد المصراتي ، (تحويل الأراضي للاستعمال الحضري ، أثره وطبيعته في ليبيا)^(٢) ، استعرض ظاهرة التحضر والنمو الحضري ، وأشار فيه إلى أن معدل نمو السكان الحضر بلغ في الفترة ١٩٥٤-١٩١١ نحو ١٠.٨% ، بينما سجل خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٥٤ ، ما نسبته ٨% ، وبلغ في الفترة ١٩٦٦-١٩٧٣ حوالي ١١% ، مؤكداً على أن النمو في أحجام المدن الليبية وتوسعها المكاني كان على حساب الأراضي الزراعية المنتجة في البلاد .

٢ : مصطفى التير ، (نمط التحضر في ليبيا وتطوره خلال الفترة من ١٩١١-١٩٧٨)^(٣) ، وأشار إلى أن معدل الزيادة السنوية للسكان بلغ ٧% خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٦٦ ، وهيمنة مدينة طرابلس وبنغازي على النظام الحضري خلال الخمسينات والستينات ، نتيجة التركز الإداري والتجاري والخدمي فيما ، كما تناول كذلك مشكلات التخطيط العمراني التي حدثت في ليبيا ، نتيجة المخططات التي أعدتها هيئات استشارية غربية لم تراعي فيها خصوصيات المجتمع الليبي.

٣ : الطبولي ، (النمو الحضري وتوزع مراتب المدن في ليبيا خلال الفترة ١٩٥٤/١٩٧٣)^(٤) ، درس ظاهرة التحضر في ليبيا ، مشيراً إلى أهمية عامل الهجرة والزيادة الطبيعية ، كما وأشار إلى إن اكتشاف البترول كان عاملاً مهماً في زيادة معدلات الهجرة إلى المدن .

^١ . صالح عمر احمد ابوهو . مدينة سبها . دراسة في جغرافية المدن . رسالة ماجستير مقدمة لقسم البحث والدراسات الجغرافية . معهد البحوث والدراسات العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . جامعة الدول العربية . القاهرة . ٢٠٠٥ . م

^٢ . أحمد المصراتي . تحويل الأرضي للاستخدام الحضري أثره وطبيعته في ليبيا . مجلة الفكر العربي . معهد الإنماء العربي . العدد ٤٣ . السنة السابعة . بيروت . ١٩٨٦ . م

^٣ . مصطفى التير . نمط التحضر في ليبيا ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، العدد ٤٣ السنة .

4: A.Toobbli, Urban Growth and City-size Distribution in Libya. Economic and Business Review University Of Charyowns, Benghazi, vol. 11, 1984.

٤ : حسن الخياط ، (دراسة جغرافية مقارنة بين مدن العراق وليبيا من حيث أحجامها وتباعدها عام ١٩٧١^(١) ، أشتمل على استقصاء لأربعين مدينة ليبية ، يزيد عدد سكانها عن ألفي نسمة ، وخمسة وثمانين مدينة عراقية يزيد سكانها عن خمسة الآف نسمة ، تناول فيها أحجام المدن ومراتبها وتباعدها ، بهدف اختيار الوضع الحجمي والمرتبوي والتبعادي للمدن ، ومعرفة تسلسل المدن بحسب أحجامها ومراتبها في القطرين ، وعلى مستوى أقاليمها تتبع نظرية عامة ، أم إنها ذات طابع قطري أو إقليمي ، وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج ، أهمها أن النمط التسلسلي لأحجام ومراتب المدن العراقية يختلف عن المدن الليبية في درجة الانحدار بين المدينة الأولى والمدينتين الثانية والثالثة ، ففي العراق هناك فاصل كبير بين مدينة بغداد والبصرة ، ثم هناك انحدار تدريجي نحو المدينة الثالثة وهي الموصل ، في حين يكون الانحدار بطيناً وتدريجياً في ليبيا بين مدينتي طرابلس وبنغازي ، ثم هناك هوة كبيرة وصولاً إلى المدينة الثالثة وهي مصراتة ، كما أوضح انه هناك نقص واضح في أحجام المدن المتوسطة في ليبيا نتيجة الانحدار من المدينتين الكبيرتين إلى ذات المستويات الصغيرة ، كما أكد أن التباعد يزداد بين المدن الليبية ذات الفئة الحجمية ٥-١٠ ألف نسمة عنه في العراق حيث تصل المسافة في ليبيا إلى ٥٦ كم أما في العراق فتصل إلى ٢٠ كم فقط ، بينما الفئة من ١٠-٢٥ ألف نسمة يبلغ ٤٠ كم في العراق بينما في ليبيا يبلغ ٦٠ كم .

٥ : جيرالد بلاك G. Blake (التحضر والتخطيط التنموي في ليبيا عام ١٩٧٩)^(٢) ، أكد على أن نسبة السكان الحضر في البلاد بلغت عام ١٩٧٣ حوالي ٥٦% من إجمالي العام للسكان ، وبمعدل نمو سنوي بلغ ٦% في الفترة ١٩٦٤-١٩٧٣ ، مثيراً إلى إن عامل الهجرة يمثل السبب الرئيس في تطور ظاهرة التحضر ونمو المدن ، ومنتقداً نظام النمو الحضري في ليبيا ، الذي أدى إلى تركز السكان في مدينتي طرابلس وبنغازي ، وذكر انه يجب توجيه التنمية إلى مدن أخرى لتخفيف الضغط على هاتين المدينتين.

^(١) . حسن الخياط، مدن العراق وليبيا، دراسة جغرافية مقارنة لأحجامها وتباعدها، المجلة الجغرافية العراقية، تصدر عن الجمعية الجغرافية العراقية.المجلد السابع تشرين الثاني ١٩٧١ بغداد

2: Blake Gerald. Urbanizing and Development planning in Libya , in Obudho , R.A and Elshakhs.s (eds) Development of Urban system in Africa, Prager ,New York. 1979

٦ : سعد القزيري ، (مظاهر التغير والتنمية للمدن الصغيرة في ليبيا عام ١٩٨٤)^(١) ، التي اهتمت بدراسة نمو المدن الصغيرة التي يتراوح سكانها بين ٣٠ / ٢٠٠٠ ألف نسمة ، خلال الفترة من ١٩٥٤ / ١٩٧٣ ، والبالغ عددها في عام ١٩٧٣ نحو ٣٧ مدينة ، وأشار الباحث أن أعداد المدن الليبية قد زاد من تسعه مدن عام ١٩٥٤ ، إلى ثمانى عشرة مدينة عام ١٩٦٤ ، ثم ارتفعت إلى ست وأربعين عام ١٩٧٣ ، كما يرى أن نسبة السكان الحضر زادت من ٦٤.٧٪ عام ١٩٥٤ ، إلى ٤٥.٧٪ عام ١٩٦٤ ، وارتفعت إلى ٦٨.٧٪ عام ١٩٧٣ .

٨ : مولود برييش (تطور أحجام المدن الليبية وتوزيعها المكاني ١٩٥٠ - ٢٠٠٠)^(٢) ، درس نشأة وتطور ظاهري نمو أحجام المدن الليبية ، وتوزيعاتها المكانية ، وتوصل إلى أن المدن الليبية اختلفت في نشأتها ، فبعضها ظهر فترة ازدهار حضارات البحر المتوسط منذ ما يزيد عن ٢٨٠٠ سنة وخاصة الساحلية منها ، بينما يعود نشأة البعض الآخر من المدن الليبية إلى ما بعد الفتوحات الإسلامية ، وما أعقبها من انتقال مراكز التقل الحضري من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية تبعاً لتركز وجود العرب في المواقع الإستراتيجية بعيداً عن السواحل البحرية ، كما أكد أن المدن الليبية تعرضت إلى تذبذبات في نمو أحجامها قبل النصف الثاني من القرن العشرين ارتبطت بالإحداث التاريخية والسياسية التي مرت بها البلاد ، حيث شهدت في بعض الفترات نمواً نسبياً ، وفي فترات أخرى لانخفاض في عدد سكانها بسبب الهجرات السكانية نتيجة للغزو والحروب والأوبئة أو تدهور أنشطتها الاقتصادية ، وأكد إن البداية الفعلية لنمو أحجام المدن في ليبيا كانت مع منتصف القرن العشرين ، بعد فترة الاستقلال ، كما توصل إلى أن نسبة التمدن بلغت ٤٠٪ سنة ١٩٦٤ ، ووصل عدد المدن الليبية ١٧ مدينة ، وبنسبة زيادة بلغت ٨٨٪ خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٤ ، كما أظهرت الدراسة إن النظام الهرمي للمدن في ليبيا تميز بسيطرة مدینتي طرابلس وبنغازي على بقية المدن الليبية خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٧٣ ، وذلك من خلال تطبيق قاعدة الرتبة والحجم وأكد أن سبب ذلك هو الهجرة من الأرياف باتجاه ذلك المدن.

^١ Kezeiri, Saad . Aspects of Change and Development in small towns of Libya. Unpublished Ph.D thesis University Of Durham. England .1984.

^٢ : مولود علي المقظوف برييش ، تطور أحجام المدن الليبية وتوزيعاتها المكانية ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ دراسة في جغرافية المدن . أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم الجغرافيا . كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة دمشق . ٢٠٠٥

٩ : احمد حسن نافع ، (مدن محافظة البحيرة في مصر ، دراسة في جغرافية الحضر)^(١) ، درس الباحث لمعظم العناصر والأبعاد المؤثرة في عملية التحضر ، باعتبارها تتاجأً لخصائص متعددة ترتبط بالبيئة الجغرافية والتكون الاقتصادي والتركيب الديموغرافي ، درس فيها التوزيع الجغرافي لمدن البحيرة من خلال عناصر التوزيع كالموقع والأحجام والتباين ، مع أبرز العوامل ذات التأثير على توزيع المدن والعلاقة بين أحجام المدن ومراتبها والتوازن الحضري ، إضافة إلى دراسة تباعد المدن نظرياً وفعلياً سواء من حيث الحجم السكاني أو الوظيفي ، كما درس النمو العمراني للمدن من حيث نشأتها التاريخية ، ثم كيفية تطور الكتلة العمرانية على مدى قرن من الزمان ، مع تحليل مراحل النمو ، ثم انتقل إلى دراسة وظائف المدن وتحليل اقتصاديات القاعدة الاقتصادية لمدن البحيرة ، كما اهتم بدراسة معدلات الخدمات إلى السكان ، ثم درس درجة جاذبية المدن ومركزيتها وتفاعلها مع بعض ومع القرى وتحليل شبكة الطرق وإمكانية الوصول ، والحركة من وإلى المدن ، تم درس الأقاليم الصحية والتعليمية والتجارية لكل مدينة ثم أقاليم رحلة العمل اليومية ، وأخيراً الأقاليم الجغرافية لهذه المدن وجاء بخاتمة تبرز أهداف هذه الدراسة .

١٠ : محمد الهادي لعروق ، (عملية التحضر في الجزائر ، دراسة جغرافية تطبيقية على مدن الشرق الجزائري ١٩٨٨)^(٢) ، درس الاتجاهات العامة للتحضر في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه كالعامل الجغرافي والتاريخي والاقتصادي والإداري ، كما تناول الملامح الأساسية لعملية التحضر مثل النمو الحضري الهيكلية الحضرية في الشرق الجزائري ، وكذلك موقع المراكز الحضرية وعلاقات التباعد ونمط التوزيع ، كما خصص فصلاً للتركيب الاقتصادي لمدن الشرق الجزائري ، كما تطرق إلى مشكلات التحضر والتخطيط الحضري في الشرق الجزائري ، كمشكلة الهيمنة الحضرية وزحف العمران على الأراضي الزراعية ومشكلة الإسكان واستشراف المستقبل وختم بتوصيات للدراسة .

^١ : احمد حسن نافع ، مدن محافظة البحيرة ، دراسة في جغرافية الحضر . دراسة دكتوراه مقدمة إلى قسم الجغرافيا . كلية الآداب عين شمس . القاهرة ١٩٩٥ م

^٢ . محمد الهادي لعروق ، عملية التحضر في الجزائر ، دراسة جغرافية تطبيقية على مدن الشرق الجزائري ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٨٨ م.

١١ : عمر الفاروق السيد رجب ، (دراسات في جغرافية المملكة السعودية ، ١٩٧٨)^(١) ، من الدراسات الجغرافية التي اهتمت بظاهرة التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية ، حيث اشتملت على عدد من الدراسات الوصفية لهذه الظاهرة ، بالاعتماد على بيانات التعداد السكاني لعام ١٩٧٤ بشكل رئيسي ، تناول فيها تصنيف التجمعات السكانية بحسب العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة فيها ، وكذلك ديناميات التحضر ومشكلاته ، كما استعرض العوامل الأيكولوجية التاريخية والمعاصرة التي أدت إلى ظهور المدن في المملكة ، وتغيراتها ونمو أحجامها أخيراً ، ودورها بوصفها مراكز حضارية .

تبين من العرض السابق للدراسات التي تناولت ظاهرة التحضر في ليبيا أن منطقة الدراسة ، إما جاءت ضمن دراسة جغرافية على مستوى الدولة ككل (نمط التحضر في ليبيا) ، أو تم تناول بعض أجزائها (وادي الشاطيء) ، أو تركزت على مدينة بعينها (سبها) . والدراسة الحالية سوف تتناول المراكز الحضرية الداخلية في ليبيا كوحدات مكونة لنظام حضري واحد في إقليم جغرافي متكملاً له خصائصه وطابعه المميز ، مما يتتيح رؤية متكملاً للإقليم ، فضلاً عن أهميتها في عمليات التخطيط الحضري خاصة .

^(١) : عمر الفاروق السيد رجب ، دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية ، دار الشروق ، جده ١٩٧٨